الدّيار AD-DIYAR
2
الخميس 08-04-2010 العدد 7626

كرة نار «الاتفاقية الأمنية» تنتظر الحلّ... بعد عجز لجنة الاعلام

وزير الاتصالات : التنصت متاح في لبنان ببعض التقنيّات
التقرير الفني: المعلومات المطلوبة من السفارة الأميركية سريّة وحساسة

كتب المحرر البرلماني

انهت لجنة الاتصالات والاعلام امس مناقشتها للاتفاقية الامنية الموقعة عام ٢٠٠٧ بين حكومة الرئيس فؤاد السنيورة والإدارة الاميركية من دون التوصل الى توصية موحدة بسبب الخلاف بين نواب ٨ و ١٤ آذار داخل اللجنة.

وفيما كان متوقعا ان تنتهي اللجنة الى توصية «حل وسط» تطالب الحكومة بمراجعة الاتفاقية فاجأ نواب ١٤ آذار (عمار حوري وعقاب صقر) اعضاء اللجنة بإصرارهم على عدم اصدار توصية محددة ورفع النتيجة التي انتهت اليها اللجنة الى رئيس المجلس النيابي نبيه بري.

وفي جلسة الأمس بقيت المواقف من الاتفاقية تراوح مكانها واختلفت الآراء في توصيفها لكن النقاش ظل بعيدا عن الحدة ما يعكس رغبة الجميع في التعاطي مع هذا الموضوع من دون توتر او إثارة، لكن ما كشفه تقرير اللجنة الفنية لوزارة الاتصالات حمل عناصر جديدة للنقاش والتجاذب لاسيما ان التقرير يحذر من اعطاء المعلومات التي طلبتها السفارة الاميركية من قوى الامن الداخلي حول شبكات الهاتف الخليوي ويعتبرها بأنها خطرة وسرية.

ولخص رئيس لجنة الإعلام النائب حسن فضل الله المواقف التي انتهت اليها اللجنة حول الاتفاقية بخمسة:

– هناك رأي يقول انها غير قانونية وباطلة وغير نافذة وكأنها لم تكن.

– هناك رأي يطالب بإلغاء الاتفاقية كونها تمس السيادة والأمن.

– اما الرأي الثالث فيرى ان فيها بنودا تحمل اشكالية وتحتاج الى تعديل وبالتالي يفترض ان يعدل مجلس الوزراء هذه الاتفاقية.

– الرأي الرابع يطالب الحكومة بإعادة النظر في الاتفاقية وملحقها.

– والرأي الخامس يقول ان كل وجهات النظر يجب ان ترفع بتقرير الى رئيس المجلس النيابي.

وقد اقر الرأي على وجهة النظر الاخيرة حيث اطلع النائب فضل الله الرئيس بري في لقاء الاربعاء النيابي امس على ما انتهت اليه اللجنة فطلب منه اعداد تقرير رسمي ومفصل بذلك ينتظر ان ينجزه في غضون الايام القليلة المقبلة ويسلمه له.

اذاً... انتهت اللجنة من دون التوصل الى توصية او نتيجة محددة، فبعد ان بدأت بمناقشة قضية (طلب السفارة الاميركية معلومات عن شبكة الهاتف) وجدت نفسها امام مسلسل من القضايا او الفضائح والاسرار الذي تجاوز قدرتها على العمل والحسم وبات يحتاج الى معالجة على ارفع مستوى اي من قبل الرؤساء الثلاثة فالرئيس بري الذي سيكون الملف امامه في غضون ايام سيضع رئيس الجمهورية والحكومة امام حقيقة هذا الملف الحساس، وبطبيعة الحال سيضع السلطة التنفيذية امام مسؤولياتها.

وحسب المعلومات المتوافرة من مصادر مطلعة فإنه ربما يصار الى تجنب اغراق مجلس الوزراء في مناقشة الاتفاقية وملحقها بشكل فوري ومباشر، واعتماد خيار اخر هو تنضيج المعالجة وبلورتها من خلال البحث والتداول بين الرؤساء الثلاثة وربما

خلال اجتماع لجنة الاتصالات امس (علي فواز)

باروود: مهمتي ليست الدفاع عن الاتفاقية ولي رأي خاص فيها

ايضا بين الجهات السياسية الفاعلة لإيجاد الحل الملائم لاسيما بعد انكشاف معلومات جديدة عن ملحق الاتفاقية تتحدث عن مراسلات للسفارة الاميركية مع قيادة قوى الامن الداخلي وتنطوي على محاولات اميركية تصفها المعارضة بأنها مشبوهة وتستهدف الامن والاستقرار والمقاومة تحت عنوان مكافحة الارهاب.

ما هو البارز في جلسة الامس؟

توزع النقاش داخل اللجنة على ثلاثة محاور:

١– تقرير اللجنة الفنية في وزارة الاتصالات حول طلب السفارة الاميركية عبر قيادة قوى الامن الداخلي شبكة الاتصالات للهاتف الخليوي تحت عنوان الإفادة منها للتدريب.

٢– الاتفاقية الامنية ومصيرها.

٣– المعلومات التي نشرت حول ملحق الاتفاقية والمراسلات بين السفارة الاميركية وقيادة قوى الامن.

في الموضوع الاول فان تقرير اللجنة الفنية قد وزع امس على النواب اعضاء لجنة الاعلام وطالب النواب باعطائهم فرصة لمناقشة التقرير بينما دخل بعضهم في مناقشة خلال الجلسة.

وشرح وزير الاتصالات شربل نحاس التقرير وما يتصل به ونقل عنه قوله امام اللجنة ان الامكانية متاحة للتنصت في لبنان على الهاتف (العادي والخليوي) لان طبيعة شبكات الهاتف الموجودة تتيح لمن يملك بعض التقنيات امكانية التنصّت.

واكد ان التقرير هو تقرير فني وتقني، وان اللجنة اعتمدت اعلى درجة من الدقة لاعداد تقريرها دون مشاركة امنية، وما هو مطلوب وفق الاستمارة (المقدمة من السفارة الاميركية) لايمكن تأمينه لمن يطلبه لانه يحمل الكثير من السرية.

وان الهيئة الناظمة للاتصالات ووزارة الاتصالات معنيان بحماية المعلومات الحساسة والبيانات ذات الطابع الشخصي.

وشكك النائب عقاب صقر بتقرير اللجنة المذكورة، وقال «ليس لنا ثقة بها» وهذا كلام سياسي.

ورد عليه رئيس اللجنة النائب فضل الله بان التقرير هو تقرير رسمي عن هيئة رسمية عينتها الحكومة.

وبغض النظر عن الاراء المقتضبة التي قيلت خلال الجلسة حول التقرير فان ما تضمنه يتعارض بوضوح مع الطلب الاميركي وبالتالي يحذر من اعطاء المعلومات عن شبكة الهاتف لانها سرية وتهدد الافراد والامن.

ويعتبر التقرير ان البيانات التي طلبتها السفارة الاميركية حساسة، وان اعطاءها يعطي او يوفر فرصة اضافية لاساءة الاستخدام وللاعمال العدائية ضد المواطنين.

واوصت اللجنة الفنية بامكانية اعطاء نماذج صغيرة وليس اعطاء معلومات عن الشبكة، مشيرة الى ان حاجة التدريب هي لنماذج وليس لمثل هذه المعلومات.

وورد في التقرير حرفيا ما يلي:

تعتبر اللجنة انه ولغاية تدريبية يمكن اعطاء هذا النوع من المعلومات على شكل عيّنات نموذجية صغيرة او نماذج للمحاكاة ولا تكون بالضرورة تشمل معلومات دقيقة وشاملة عن الشبكة الحقيقية.

ويعني ذلك بوضوح ان التقرير يحذر من اعطاء المعلومات المطلوبة، وينفي الحاجة اليها لغايات تدريبية.

وورد في ختام التقرير حرفيا: «بالنظر الى حساسية معلومات الشبكة يحتم الواجب المهني مراجعة كافة الاجراءات العملية المستخدمة في حماية المعلومات، ويجب عليهم حماية هذه المعطيات والبيانات والتاكد من انهم يطبقون تدابير واجراءات صارمة لحماية هذا النوع من البيانات، كما يحتم عليهم التأكد من استخدام هذه البيانات من الاشخاص المخولين قانونا الاطلاع عليها فقط، وعلى ان يتم استخدامها من قبل هؤلاء ايضا وفقا للقوانين والانظمة المرعية الاجراء مع مراعاة اجراء السرية والخصوصية خلال قيامهم بذلك.

وشدد النائب نواف الموسوي على ان اللجنة النيابية ليست في صدد مناقشة التقرير على اهمية ولكنها في صدد مناقشة موضوع اكبر واشمل هو الاتفاقية الامنية وملحقاتها وهي تمس جوهر السيادة، وتميز بين اللبنانيات وداخل المؤسسات الامنية ايضا.

ولفت كلام وزير الداخلية زياد باروود امام اللجنة وقوله: انا لست مكلفا بالدفاع عن دستورية الاتفاقية ولكنني معني بما يدور حول قوى الامن الداخلي، ولي رأي خاص بموضوع الاتفاقية.

ورأت مصادر نيابية في كلامه غمزا من قناة الاتفاقية او على الاقل عدم تحمل مسؤولية هذه الاتفاقية.

وقالت ان موقفه يعكس حذرا واضحا في الاتفاقية وهو يعكس بطريقة او باخرى وجهة نظر رئيس الجمهورية الذي حرص على اطلاق كلام من قطر، يحذر من المس بحزب الله والمقاومة من خلال اتفاقية او غير اتفاقية.

اما النائب نبيل نقولا فقال: ان الاتفاقية وهذا هو الاساس تمسّ بالسيادة ولا يمكن للاميركيين ان يحددوا لنا من هو الارهابي ومن هو غير الارهابي.

وفي مناقشة المعلومات التي تسربت امس حول ملحق الاتفاقية ومراسلات بين مدير مكتب انفاذ القوانين في السفارة الاميركية في بيروت تاديوس كونتك والمديرية العامة لقوى الامن الداخلي حول بناء «مخفر» في مخيم نهر البارد، والتحكم بامن محيط بيروت. سأل نواب في اللجنة المدير العام لقوى الامن الداخلي اشرف ريفي عن هذا الموضوع فاجاب: «اريد ان ادقق بالموضوع».

وقال مصدر نيابي معارض ان ريفي لم ينف المعلومات على عكس ما صور النائب عمار حوري بعد الجلسة.

وفي كل الاحوال فان ما جرى امس لم يطو صفحة هذا الملف الامني الذي يتفاعل تدريجيا والذي سيكون له تداعيات ما لم يتم تداركه بطريقة او باخرى.

ولا بد هنا من الاشارة الى ان رئيس الحكومة كان وعد في مجلس الوزراء بمتابعة ومعالجة الامر، وفهم البعض «تصحيح الموضوع».

اما رئيس لجنة الاعلام النائب فضل فشدد في بيانه بعد الجلسة على ان رئيس الجمهورية هو حامي الدستور، واضعا القضية ايضا في عهدته.

ولعلّ الرئيس بري الذي ينتظر تقرير اللجنة خلال ايام قليلة قد بدأ قبل ذلك في الاحاطة بهذا الملف الخطير والشائك من كل جوانبه من اجل ايجاد الحل الذي يضمن الامن ويصون السيادة ويحمي الدستور والقانون.

Select info S.A.L. "Only Your Selected Information"